



تقوم الشركة بشراء مزارع للأسماك والخضار والأراضي والعقارات اللازمة لتحقيق أغراضها

عبدالله الكندري: إنشاء شركة حكومية

للأسماك والخضار للتجارة داخل الكويت أو خارجها



عبدالله الكندري

قدم النائب عبدالله الكندري اقتراحاً برغبة لإنشاء شركة كويتية حكومية تشارك في رأسمالها الحكومة عبر ممثلها يشتري قطاعاتها الاستثمارية، وتسمى «الشركة» كويتية للأسماك والخضار، ويكون نشاطها إنتاج الأسماك والخضار بأنواعها والاتجار فيها.

ووفقاً للاقتراح، تقوم الشركة بشراء مزارع للأسماك والخضار والأراضي والعقارات اللازمة، لتحقيق أغراض الشركة سواء داخل الكويت أو خارجها، والقيام

تكليفات مكتب المجلس في دور الانعقاد الثالث

أو خارجها، وامتلاك وشراء وسائل النقل البحري والبري اللازمة لتحقيق أغراض الشركة. وأضاف أنه تكريماً للنجاح الذي حققته الكويت في إنشاء بعض الشركات الحكومية والتي عالجتها الأمن الغذائي فيها، ومنها شركة المواشي الكويتية في سنة 1973، وشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية في عام 1961، والتي بدأت نشاطها الصناعي في عام 1965، بهدف حفظ ثقلات الأسعار في السوق المحلي

وارتفاعها دون وجود مبرر، وذلك حتى يتمكن المستهلك من شراء الأسماك بأسعار معقولة، وحتى تلبى الدولة احتياجاتها الغذائية وعدم السماح لاحتكار سوق الأسماك والخضار من قبل بعض التجار والوافدين. وتابع: لما كان ما أثاره بعض المختصين والأكاديميين في هذا المجال بكرة إنشاء شركة حكومية للأسماك، وإعمالاً على تحقيق هذه الفكرة والتي تعمل على تحسين مفهوم الجودة والإحلال وتحقيق تطلعات

المجتمع الكويتي من خلال التوظيف الأمثل للكويتيين في هذه الشركة، بحيث لا يقل عدد العاملين الكويتيين فيها عن 80% وتعمل على توفير الأسماك والخضار في السوق الكويتي بسعر عادل. وقال: اليوم جاء الدور لاستكمال تلك النجاحات التي حققها الأولون، وذلك بإنشاء شركة كويتية للأسماك والخضار يكون هدفها تحقيق الأمن الغذائي والاجتماعي والاقتصادي، وذلك لتصحيح المسار في سوق الأسماك والخضار الكويتي.

الغانم يعزي نظيره في الهند بضحايا الفيضانات



مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس ببرقيتين إلى رئيس البرلمان الهندي أوم بيرلا وإلى رئيس مجلس الولايات الهندي فينكايا نايدو، عبر فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الفيضانات الناتجة عن الأمطار الغزيرة التي هطلت على ولاية «مهاراشترا» في الهند، وأسفرت عن سقوط العديد من الضحايا والمصابين.

العدساني يدعو الحكومة إلى التقيد بنود الميزانية العامة



رياض العدساني



أكد النائب رياض العدساني أن الوضع المالي للكويت ممتاز ولا يوجد عجز في الميزانية، مشيراً إلى أن المنظمات الدولية الاقتصادية تؤكد أن اقتصاد الكويت متين ويقف على أرض صلبة. وأضاف العدساني، في تصريح صحفي في مجلس الأمة، أن هناك فائضاً في الميزانية إذا تم احتساب إيرادات البترول والاستثمارات، وطالب بضرورة التقيد بنود الميزانية، فهي الأرقام المقدرة والخطة التي تسيّر فيها الحكومة، مشيراً إلى أن الحساب الحكومي يعكس واقع الميزانية ومدى التزام الحكومة بالصراف والإيرادات العامة وهو أيضاً الصراف الأصلي والإيرادات الفعلية. وأضاف أن هناك مؤسسات تمول نفسها كمؤسسة البترول الكويتية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، لافتاً إلى أنه تم تحديد عدم الالتزام الحكومي بالميزانية في الاستجواب الذي قدم إلى وزير المالية د. نايف الحجرف. وأوضح أنه في هذا الاستجواب تم التأكيد على عدم القبول بالأساس بأصحاب الدخول المحدودة والضرر بميزانية الأسر، «وذلك بعد أن اتجهت الحكومة إلى رفع الدعم ورفع سعر البنزين على المواطنين».

والالتزام بشعار الحكومة وهو ترشيد الإنفاق، مطالباً رئيس الوزراء والوزراء بالالتزام بالميزانية. وقال أن الحكومة تعاونت مع لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية في موضوع الأرباح المحتجزة التي بلغت قيمتها 20 مليار دينار وستتم تغذية الاحتياطي العام منها على مدى سنوات بقيمة 8 مليارات دينار. وأشار إلى أنه في المجلس الماضي تم طرح موضوع القرض الملياري الحكومي وتم رفضه من النواب وتم تجديد الوثيقة الاقتصادية والقيمة المضافة وذلك للمصلحة العامة. وشدد على ضرورة معالجة الديون المستحقة لجميع الجهات الحكومية وتحصيلها من أجل تعزيز الوضع المالي للدولة، ومعالجة حساب العهد الذي بلغت قيمته 6 مليارات وتم تخفيضه إلى 4 مليارات. وقال أن حساب العهد يتم صرفه خارج قواعد الميزانية وبمرو سنة ولم تتم معالجته مما أدى إلى خلل كبير منذ عام 1993، حتى أصبح 6 مليارات. وأكد أن استجواب وزير الداخلية قد يقدم في أي لحظة، مطالباً بأن يناقش في جلسة علنية لتوضيح الحقائق للشعب الكويتي.

تلاوة العرائض في الجلسات ضمن بند الرسائل وإصدار بيان سياسي حول التطورات الإقليمية

أصدرت شبكة الدستور التابعة لمجلس الأمة تقريراً عن تكليفات المجلس لمتبته وجاءت كالتالي:

جلسة 27 نوفمبر 2018

وافق المجلس على إحالة رسالة رئيس لجنة العرائض والشكاوى التي يطلب فيها تلاوة ملخص الشكاوى التي ينوه عنها في جدول أعمال الجلسة عملاً بنص المادة [154] من اللائحة الداخلية إلى مكتب المجلس للنظر في آلية تنفيذها ودراسة السوابق البرلمانية ثم عرض الأمر على المجلس في الجلسة القادمة.

جلسة 16 مايو 2019

ناقش مجلس الأمة في جلسة سرية آخر التطورات الإقليمية واستعدادات الحكومة في حال حدوث أي طارئ.. وقد انتهت الجلسة السرية إلى تكليف مكتب المجلس الذي كلف بدوره النائب محمد الدلال بصياغة بيان يعبر عن رأي المجلس في تلك الأحداث يصدر الأحد أو اليوم الإثنين.

بيان صادر من مجلس الأمة بشأن مستجدات الظروف الأمنية والسياسية والعسكرية بتاريخ 21 مايو 2019

بناء على تكليف مجلس الأمة لمكتب المجلس في الجلسة الخاصة التي عقدت في 16 مايو 2019، أصدر مجلس الأمة بياناً بشأن مستجدات الظروف الأمنية والسياسية والعسكرية في المنطقة فيما يلي نصه:

رقم	موضوع	تاريخ
1	إعداد تقرير بشأن وضع سوق النفط العالمية	27 نوفمبر 2018
2	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الغاز العالمية	27 نوفمبر 2018
3	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الكهرباء العالمية	27 نوفمبر 2018
4	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الحديد العالمية	27 نوفمبر 2018
5	إعداد تقرير بشأن وضع سوق النحاس العالمية	27 نوفمبر 2018
6	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الألمنيوم العالمية	27 نوفمبر 2018
7	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الزنك العالمية	27 نوفمبر 2018
8	إعداد تقرير بشأن وضع سوق النيكل العالمية	27 نوفمبر 2018
9	إعداد تقرير بشأن وضع سوق البلاتين العالمية	27 نوفمبر 2018
10	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الذهب العالمية	27 نوفمبر 2018
11	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الفضة العالمية	27 نوفمبر 2018
12	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الرصاص العالمية	27 نوفمبر 2018
13	إعداد تقرير بشأن وضع سوق القصدير العالمية	27 نوفمبر 2018
14	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الكوبالت العالمية	27 نوفمبر 2018
15	إعداد تقرير بشأن وضع سوق المنغنيز العالمية	27 نوفمبر 2018
16	إعداد تقرير بشأن وضع سوق النيوبيوم العالمية	27 نوفمبر 2018
17	إعداد تقرير بشأن وضع سوق التانتالوم العالمية	27 نوفمبر 2018
18	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الموليبدينوم العالمية	27 نوفمبر 2018
19	إعداد تقرير بشأن وضع سوق البيريليوم العالمية	27 نوفمبر 2018
20	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الزرنيك العالمية	27 نوفمبر 2018
21	إعداد تقرير بشأن وضع سوق السيلينيوم العالمية	27 نوفمبر 2018
22	إعداد تقرير بشأن وضع سوق التيلور العالمية	27 نوفمبر 2018
23	إعداد تقرير بشأن وضع سوق البزموت العالمية	27 نوفمبر 2018
24	إعداد تقرير بشأن وضع سوق القصدير العالمية	27 نوفمبر 2018
25	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الكاديوم العالمية	27 نوفمبر 2018
26	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الزنك العالمية	27 نوفمبر 2018
27	إعداد تقرير بشأن وضع سوق النيكل العالمية	27 نوفمبر 2018
28	إعداد تقرير بشأن وضع سوق البلاتين العالمية	27 نوفمبر 2018
29	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الذهب العالمية	27 نوفمبر 2018
30	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الفضة العالمية	27 نوفمبر 2018
31	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الرصاص العالمية	27 نوفمبر 2018
32	إعداد تقرير بشأن وضع سوق القصدير العالمية	27 نوفمبر 2018
33	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الكوبالت العالمية	27 نوفمبر 2018
34	إعداد تقرير بشأن وضع سوق المنغنيز العالمية	27 نوفمبر 2018
35	إعداد تقرير بشأن وضع سوق النيوبيوم العالمية	27 نوفمبر 2018
36	إعداد تقرير بشأن وضع سوق التانتالوم العالمية	27 نوفمبر 2018
37	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الموليبدينوم العالمية	27 نوفمبر 2018
38	إعداد تقرير بشأن وضع سوق البيريليوم العالمية	27 نوفمبر 2018
39	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الزرنيك العالمية	27 نوفمبر 2018
40	إعداد تقرير بشأن وضع سوق السيلينيوم العالمية	27 نوفمبر 2018
41	إعداد تقرير بشأن وضع سوق التيلور العالمية	27 نوفمبر 2018
42	إعداد تقرير بشأن وضع سوق البزموت العالمية	27 نوفمبر 2018
43	إعداد تقرير بشأن وضع سوق القصدير العالمية	27 نوفمبر 2018
44	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الكاديوم العالمية	27 نوفمبر 2018
45	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الزنك العالمية	27 نوفمبر 2018
46	إعداد تقرير بشأن وضع سوق النيكل العالمية	27 نوفمبر 2018
47	إعداد تقرير بشأن وضع سوق البلاتين العالمية	27 نوفمبر 2018
48	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الذهب العالمية	27 نوفمبر 2018
49	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الفضة العالمية	27 نوفمبر 2018
50	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الرصاص العالمية	27 نوفمبر 2018
51	إعداد تقرير بشأن وضع سوق القصدير العالمية	27 نوفمبر 2018
52	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الكوبالت العالمية	27 نوفمبر 2018
53	إعداد تقرير بشأن وضع سوق المنغنيز العالمية	27 نوفمبر 2018
54	إعداد تقرير بشأن وضع سوق النيوبيوم العالمية	27 نوفمبر 2018
55	إعداد تقرير بشأن وضع سوق التانتالوم العالمية	27 نوفمبر 2018
56	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الموليبدينوم العالمية	27 نوفمبر 2018
57	إعداد تقرير بشأن وضع سوق البيريليوم العالمية	27 نوفمبر 2018
58	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الزرنيك العالمية	27 نوفمبر 2018
59	إعداد تقرير بشأن وضع سوق السيلينيوم العالمية	27 نوفمبر 2018
60	إعداد تقرير بشأن وضع سوق التيلور العالمية	27 نوفمبر 2018
61	إعداد تقرير بشأن وضع سوق البزموت العالمية	27 نوفمبر 2018
62	إعداد تقرير بشأن وضع سوق القصدير العالمية	27 نوفمبر 2018
63	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الكاديوم العالمية	27 نوفمبر 2018
64	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الزنك العالمية	27 نوفمبر 2018
65	إعداد تقرير بشأن وضع سوق النيكل العالمية	27 نوفمبر 2018
66	إعداد تقرير بشأن وضع سوق البلاتين العالمية	27 نوفمبر 2018
67	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الذهب العالمية	27 نوفمبر 2018
68	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الفضة العالمية	27 نوفمبر 2018
69	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الرصاص العالمية	27 نوفمبر 2018
70	إعداد تقرير بشأن وضع سوق القصدير العالمية	27 نوفمبر 2018
71	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الكوبالت العالمية	27 نوفمبر 2018
72	إعداد تقرير بشأن وضع سوق المنغنيز العالمية	27 نوفمبر 2018
73	إعداد تقرير بشأن وضع سوق النيوبيوم العالمية	27 نوفمبر 2018
74	إعداد تقرير بشأن وضع سوق التانتالوم العالمية	27 نوفمبر 2018
75	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الموليبدينوم العالمية	27 نوفمبر 2018
76	إعداد تقرير بشأن وضع سوق البيريليوم العالمية	27 نوفمبر 2018
77	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الزرنيك العالمية	27 نوفمبر 2018
78	إعداد تقرير بشأن وضع سوق السيلينيوم العالمية	27 نوفمبر 2018
79	إعداد تقرير بشأن وضع سوق التيلور العالمية	27 نوفمبر 2018
80	إعداد تقرير بشأن وضع سوق البزموت العالمية	27 نوفمبر 2018
81	إعداد تقرير بشأن وضع سوق القصدير العالمية	27 نوفمبر 2018
82	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الكاديوم العالمية	27 نوفمبر 2018
83	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الزنك العالمية	27 نوفمبر 2018
84	إعداد تقرير بشأن وضع سوق النيكل العالمية	27 نوفمبر 2018
85	إعداد تقرير بشأن وضع سوق البلاتين العالمية	27 نوفمبر 2018
86	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الذهب العالمية	27 نوفمبر 2018
87	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الفضة العالمية	27 نوفمبر 2018
88	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الرصاص العالمية	27 نوفمبر 2018
89	إعداد تقرير بشأن وضع سوق القصدير العالمية	27 نوفمبر 2018
90	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الكوبالت العالمية	27 نوفمبر 2018
91	إعداد تقرير بشأن وضع سوق المنغنيز العالمية	27 نوفمبر 2018
92	إعداد تقرير بشأن وضع سوق النيوبيوم العالمية	27 نوفمبر 2018
93	إعداد تقرير بشأن وضع سوق التانتالوم العالمية	27 نوفمبر 2018
94	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الموليبدينوم العالمية	27 نوفمبر 2018
95	إعداد تقرير بشأن وضع سوق البيريليوم العالمية	27 نوفمبر 2018
96	إعداد تقرير بشأن وضع سوق الزرنيك العالمية	27 نوفمبر 2018
97	إعداد تقرير بشأن وضع سوق السيلينيوم العالمية	27 نوفمبر 2018
98	إعداد تقرير بشأن وضع سوق التيلور العالمية	27 نوفمبر 2018
99	إعداد تقرير بشأن وضع سوق البزموت العالمية	27 نوفمبر 2018
100	إعداد تقرير بشأن وضع سوق القصدير العالمية	27 نوفمبر 2018

تتابع مجلس الأمة باهتمام بالغ التطورات الأمنية والعسكرية والسياسية بالغة الخطورة التي استجدت في نطاق منطقة الخليج العربي والإقليم في ظل تنامي مخاطر اندلاع نزاعات مسلحة وتزامن الأوضاع سياسياً وأمنياً، ما يتطلب معه اتخاذ أقصى درجات الحذر والحيطه وتبني الإجراءات كافة اللازمة للحيلولة دون دخول المنطقة في حلقة من

الشاهين: كم عدد المستفيدين من قانون معاشات التقاعد للعسكريين؟



أسامة الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً إلى وزير المالية د. نايف الحجرف قال في مقدمته: إنه بعد قيام حرب 1967 مع العدو الصهيوني، ولواكبة الظروف الاقتصادية حينها صدر القانون رقم 31 لسنة 1967 بشأن سريان أحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات الحربية ثم صدر المرسوم بالقانون رقم 70 لسنة 1980 بشأن العسكريين الذين استفادوا من أحكام القانون رقم 31 لسنة 1967 فنظم مسألة المعاشات ومكافآت التقاعد لهم، ثم صدر القانون رقم 25 لسنة 2001 والذي

جاء في الفقرة الثانية من المادة العاشرة منه على زيادة معاشات المستفيدين من المرسوم بالقانون رقم 70 لسنة 1980 بمقدار 50 ديناراً شهرياً. وطالب النائب أسامة الشاهين بتزويده وإفادته بالآتي:
1 - كم يبلغ عدد الذين استفادوا من المرسوم بالقانون رقم 70 لسنة 1980 حين صدوره؟
2 - كم يبلغ عدد المستفيدين من الزيادة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم 25 لسنة 2001 حين صدوره؟
3 - كم يبلغ العدد الحالي للمستفيدين من المرسوم بالقانون رقم 70 لسنة 1980

استفسر عن الميزانيات الفعلية التي صرفت وأوجه الاختلاف بين خطتي التنمية الثانية والثالثة من حيث نوعية المشاريع

عبدالله: هل نجحت الخطة التنموية الخمسية الثانية

لدى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في بلوغ أهدافها؟

وجه النائب د. خليل عبدالله سؤالاً إلى وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العجيل جاء فيه: لاستفسار عن الخطة التنموية الأولى والثانية والثالثة المعتمدة من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وميزانياتها الفعلية والمشاريع التي أقرت وأجرت وما حققته من قرص عمل في القطاع العام والخاص والتعاوني، المعوقات التي اعترضت تنفيذ وتحقيق الخطط التنموية، والجهة المسؤولة عن تنفيذها ومدى الخطط المقررة والجهات التي ساهمت في إعدادها، وترتيب الأولويات في المؤشرات التنموية؟ إذا كانت الإجابة بـ «نعم» فيرجى إفادتي بمقايير ومعايير التقدير إن كانت الخطة قد نجحت أم فشلت، مع توضيح.



د. خليل عبدالله

2- ما الميزانيات الفعلية التي صرفت على الخطتين التنمويتين الأولى والثانية، مقارنة بالميزانيات المقررة لجميع المشاريع التي وردت فيها، بموجب اعتماد الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لها؟
3- ما أوجه الاختلاف بين خطة التنمية الثانية والثالثة من حيث نوعية المشاريع والغايات والأهداف؟ وهل تم تجاوز المعوقات والإخفاقات في الخطة التنموية الثانية - إن وجدت؟
4- ما العدد المتوقع لقرص العمل التي ستوفرها الخطة التنموية الثالثة في كل من القطاع العام والخاص والتعاوني؟

5- هل قامت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالاستعانة بشركة أو أي جهة خارجية في إعداد الخطة الثالثة؟ إذا كانت الإجابة بـ «نعم»، فيرجى تزويدي باسم الشركة أو الجهة الخارجية المتعاقد معها وقيمة العقد وتاريخ بدايته ومدته، مع بيان الفائدة من جراء الاستعانة بالغير، وما تحقق من نتائج من اتخاذ هكذا إجراء - إن وجد.
6- ما المعوقات التي واجهت الخطتين التنمويتين الأولى والثانية؟ وكيفية معالجة هذه المعوقات؟ مع الرجاء بتزويدي بقائمة جميع المعوقات الإدارية والمالية والفنية وغيرها التي واجهت تنفيذ الخطتين الأولى والثانية، مصنفة على النحو التالي:
أ - نوع المعوقات وتصنيفها إن كانت مالية أو إدارية أو فنية أو تشريعية أو غيرها؟
ب- المعوقات التي تم حلها أو التي ما زالت قائمة.
ج - الجهة المسؤولة عن هذه المعوقات، وهل تمت محاسبة المقصرين تلك المشاركة؟

أو المتسببين فيها، وما الإجراءات المتخذة بحق المتسبب إن وجد.
د- الإجراءات التي اتخذت بشأن حل تلك المعوقات.
هـ - هل تم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتلافي هذه المعوقات في الخطة الخمسية الثالثة.
7- ما المدة التي استغرقت لإعداد الخطة التنموية الثالثة؟ وعدد المشاريع فيها وميزانيتها؟ وما الجهات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي ساهمت في إعدادها؟ وما الخبرات العملية التي تحملها الجهات المشاركة في مجال إعداد خطط التنمية؟ وما المعايير والأسس التي تم اختيار المشاركين في إعداد الخطة التنموية الثالثة؟ وهل تمت المفاضلة بينها وبين جهات أخرى للمشاركة والمساهمة في إعداد الخطة المذكورة؟ مع الرجاء تزويدي بتقرير عن الخبرات العملية لجميع الجهات التي تقدمت للمشاركة بالخطة التنموية الثالثة وأسس المفاضلة بينها، والميزانية الخاصة أو التكلفة التي رصدت نظير تلك المشاركة؟

8- كم عدد ورش العمل والاجتماعات وتواريخها التي تمت بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية مع المؤسسات الأخرى المشاركة والمتعلقة بتطبيق الخطة التنموية الثالثة؟
9- ما أنواع المشاريع، وما المؤسسات التي دخلت ضمن نطاق التخصص في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية؟ مع الرجاء إفادتي عن الإجراءات التي تمت بهذا الخصوص، ومدى نجاح هؤلاء القياديين في أداء عملهم، وكل الإجراءات الخواب والعقاب المتخذة بشأنهم، وهل تم ربط معايير التقييم والأداء في قرار التجديد أو الترقية لهم؟ وفي حال وجود إجراء كهذا بحقهم - فيرجى تزويدي بالبيانات المتعلقة بهذا الشأن، أما في حال عدم وجود مثل ذلك الإجراء فيرجى تزويدي بالمبررات التي منعت إجراء ضدي أي منهم، وكيف يستقيم ذلك مع رفع جودة الأداء والشفافية والحوكمة في المؤسسات الحكومية خاصة التي تقع تحت مسؤولية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والمسؤول الأول عن خطة التنمية.
13- ما طريقة تقييم القياديين من وكلاء ووكلاء مساعدين في الأمانة العامة للمجلس

12- هل تم تقييم القياديين الذين أشرفوا وساهموا في إعداد الخطة التنموية الثانية بعد مرور 4 سنوات على تنفيذ مشاريعها خاصة أولئك العاملين في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية؟ مع الرجاء إفادتي عن الإجراءات التي تمت بهذا الخصوص، ومدى نجاح هؤلاء القياديين في أداء عملهم، وكل الإجراءات الخواب والعقاب المتخذة بشأنهم، وهل تم ربط معايير التقييم والأداء في قرار التجديد أو الترقية لهم؟ وفي حال وجود إجراء كهذا بحقهم - فيرجى تزويدي بالبيانات المتعلقة بهذا الشأن، أما في حال عدم وجود مثل ذلك الإجراء فيرجى تزويدي بالمبررات التي منعت إجراء ضدي أي منهم، وكيف يستقيم ذلك مع رفع جودة الأداء والشفافية والحوكمة في المؤسسات الحكومية خاصة التي تقع تحت مسؤولية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والمسؤول الأول عن خطة التنمية.
13- ما طريقة تقييم القياديين من وكلاء ووكلاء مساعدين في الأمانة العامة للمجلس

الأعلى للتخطيط والتنمية؟ وما الفترة الزمنية القانونية التي تعتمد والمعقولة التي يمكن لوزير الدولة للشؤون الاقتصادية من خلالها تقييم هؤلاء القياديين؟
14- هل تمت محاسبة المقصرين من القياديين عن جميع مؤسسات الدولة عن أوجه التقصير في تنفيذ مشاريع التنمية خاصة تلك التي تأخر تنفيذها عن المستوى المطلوب؟ إذا كانت الإجابة بنعم - فيرجى تزويدي بالمسميات الوظيفية لكل منهم واسم المؤسسة أو الوزارة التابع لها، أما إذا كانت الإجابة بالنفي - فيرجى تبرير وتسبب الامتناع عن مساءلة المقصرين منهم.
15- هل تم هبوط نسبة الإنجاز في أي من مشاريع خطة التنمية الأولى والثانية؟ إذا كانت الإجابة بنعم - فيرجى تزويدي بتلك المشاريع ومبررات هبوط نسبة الإنجاز فيها وتحديد المسؤولين والمقصرين المستسببين في هذا الهبوط، والإجراء المتخذ بحق كل مقصر منهم.
16- ما المقاييس المعتمدة لدى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية للحكم بشأن صلاحية المشاريع لإدراجها ضمن خطة التنمية؟ ومدى ملاءمتها للغايات والأهداف التي تم اعتمادها في الرؤية والخطة التنموية بعيدة الأمد؟ وما آليات الربط بين هذه المشاريع والمؤشرات التنافسية التي تم اعتمادها في الخطة التنموية الأولى والثانية؟
17- ما المؤشرات التنافسية التي تحسنت في عامي (2018 - 2019) قياساً بالسنوات السابقة التنموية الأولى؟ كما يرجى إفادتي بترتيب الكويت في كل المؤشرات التنافسية منذ عام 2008 حتى آخر إصدار لها.
18- ما الأسباب التي دعت إلى انخفاض ترتيب الكويت في مؤشرات التنافسية على الرغم من اعتماد المشاريع التنموية التي وردت في خطتي التنمية الأولى والثانية؟ وهل لدى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في دراسة بهذا الخصوص؟ إذا كانت الإجابة بنعم - فيرجى تزويدي بهذه الدراسات والتقارير ذات الصلة.